الأمم المتحدة

A/77/177

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 69 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في الغذاء وجائحة مرض فيروس كورونا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مايكل فخري، وفقا لقرار الجمعية العامة 166/76 وقرار مجلس حقوق الإنسان 19/46.

* A/77/150.

22-11223 (A) 040822 170822

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مؤقت للمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مايكل فخري

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة 166/76، يقدم المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء هذا التقرير الذي يدرس فيه القضايا الناشئة المتعلقة بإعمال الحق في الغذاء، ولا سيما في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة وأثرها على الأمن الغذائي والتغذية. فمنذ أكثر من عامين تتأقلم المجتمعات كي تبقي على قيد الحياة وهي تعايش هذا المرض. إلا أن معظم الحكومات الوطنية لم تتضافر جهودها بعدُ لكي تقوم بمواجهة دولية حقيقية لأزمة الغذاء. ويسلط المقرر الخاص الضوء على القيود الهيكلية ويبين كيف أن الانتقال العادل إلى الإيكولوجيا الزراعية يمثل الطريق المنشود مستقبلا.

أولا - مقدمة

ألف - الحالة الراهنة

1 - بالمقارنة مع الحياة قبل أن يصيب فيروس كورونا المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة-2 (SARS-CoV-2) الجنس البشري، يشعر المزيد من الناس اليوم بأنهم أكثر اعتلالا وجوعا وفقرا وأنهم أقل أمانا في مساكنهم وأقل أمانا في وظائفهم. وثمة توافق دولي في الآراء على أن الجائحة كشفت النقاب عن أوجه الهشاشة القائمة داخل المنظومات الغذائية وأدت إلى تفاقمها.

2 - وفي هذا التقرير، يقوم المقرر الخاص بما يلي:

- تلخيص أثر الجائحة على الأمن الغذائي والتغذية؛
- توفير إطار من القواعد لتوجيه الدول في وضع خطط عمل بشأن الحق في الغذاء وتنسيق مواجهتها لأزمة الغذاء على الصعيد الدولي.

3 - وقد استفاد هذا التقرير من مجموعة من المشاورات الإقليمية مع المجتمع المدني، فضلا عن ردود خطية على استبيان قدمتها منظمات المجتمع المدني والحكومات. ويشكر المقرر الخاص جميع الحكومات وأصحاب المصلحة على ردودهم[1].

4 - إن الجوع آخذ في الارتفاع منذ عام 2015. ففي عام 2021، أصاب تأثير الجوع ما بين 702 مليون و 828 مليون شخص. ويمثل ذلك زيادة بمقدار 103 ملايين شخص عمّا كان عليه الحال خلال الفترة 2019-2020 وبمقدار 46 مليون أكثر عما كان عليه الحال في عام 2020، وذلك إذا ما قورنت الأرقام مع منتصف النطاق المتوقع. وبعد زيادته الحادة في عام 2020، ظل الانتشار العالمي لانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد دون تغيير في الغالب في عام 2021 إذ كان حوالي 2,3 بليون شخص في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد. والفجوة بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي، التي اتسعت في عام 2020، ازدادت اتساعا من عام 2020 إلى عام 2021، مدفوعة إلى حد كبير باتساع الفروق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك في آسيا. ففي عام 2021، كانت نسبة 31,9 في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم يعانين من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد، مقارنة بـ 27,6 في المائة من الرجال. ولم يكن قرابة 3,1 بلايين شخص قادرين على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي في عام 2020. ويزيد هذا العدد بمقدار 112 مليونا عما كان عليه الحال في عام 2019، مما يعكس التضخم في أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية الناجم عن الآثار الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير المتخذة لاحتوائها[2].

5 - وازدادت اللامساواة أيضا خلال جائحة كوفيد-19، في حين حلّقت ثروة المليارديرات وأرباح الشركات إلى مستويات قياسية. وفي قطاع الأغذية، كانت ثروة المليارديرات تزيد بمقدار بليون دولار كل

(1) يمكن الاطلاع الردود بكاملها عن طريق هذا الرابط: www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/call-input-impact-covid-19-right-food.

(2) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022* (Rome, FAO, 2022).

يومين[3]. ففي عام 2021، حققت شـــركة كارجيل Cargill، وهي واحدة من أكبر شـــركات تجارة المواد الغذائية في العالم، ما يقرب من 5 بلايين دولار من الدخل الصـــافي، وهو أكبر ربح في تاريخها البالغ 156 عاما، بل يُتوقع أن تحقق مكاسب أعلى في عام 2022[4].

6 - وما أصـــاب الناس بالإحباط هو أن الحكومات كان بإمكانها، عند اكتشـــاف فيروس كورونا - سارس 2 لأول مرة، تجنب الجائحة أو تقليل تأثيرها لو أنها تصرفت بسرعة وحسم، ونسّقت على نحو متعدد الأطراف. ففي 30 كانون الثاني/يناير 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي الفيروس يشكل طارئة صحية عمومية تثير قلقا دوليا، أي أعلى درجات القلق العالمي المحددة في اللوائح الصحية الدولية الملزمة قانونا. وكان ينبغي للحكومات أن تتعلم من حالات التفشي والجوائح السابقة وأن تسارع بالتحرك ضمن استجابة منسقة على النطاق العالمي. وبدلا من ذلك، انتظرت السلطات الوطنية ارتفاع عدد الوفيات وانتشار الفيروس في العالم كله قبل أن تتخذ إجراءات حاسمة. بل لقد ظل التعاون الدولي محدودا منذ ذلك الحين[5]. وجاءت الجائحة في نهاية المطاف كنتيجة لإخفاق الحوكمة العالمية[6]. وليست الجائحة مشكلة صحة عامة فحسب، بل هي أيضا تحدٍ لحقوق الإنسان، يحدد أثرَه ضعفُ القيادة، واللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية، والعنصرية البنيوية، والتمييز الهيكلي[7]. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، أبلغت منظمة الصـــحة العالمية عمَّا يقرب من 000 000 570 حالة مؤكدة، بما في ذلك 000 400 6 حالة وفاة[8].

7 - ومنذ أن غزت القوات المسلحة للاتحاد الروسي أوكرانيا بشكل غير مشروع في شباط/فبراير 2022، أخذت أزمة الغذاء تحتل موقعا بارزا في قوائم الاهتمامات الوطنية والدولية. وبات الناس في أوكرانيا يخشون على حياتهم ويواجهون نقصـــا محتملا في الغذاء، خاصـــة بســـبب تعرض المزارع والحقول وبنوك البذور الأوكرانية للتدمير على أيدي قوات الاتحاد الروسي[9].

8 - ويحصـل 26 بلدا على ما لا يقل عن 50 في المائة من احتياجاته من القمح من الاتحاد الروسـي وأوكرانيا. وقد أحدث الهجوم الذي شـــنه الاتحاد الروســـي على أوكرانيا صـــدمة عالمية وولد خطر حدوث

(3) انظر https://oi-files-d8-prod.s3.eu-west-2.amazonaws.com/s3fs-public/2022-05/Oxfam%20Media%20Brief%20-%20EN%20-%20Profiting%20From%20Pain%2C%20Davos%202022%20Part%202.pdf.

(4) انظر www.bloomberg.com/news/articles/2021-08-06/crop-giant-cargill-reports-biggest-profit-in-156-year-history و www.theguardian.com/news/2022/apr/17/soaring-food-prices-push-more-cargill-family-members-on-to-world-richest-500-list.

(5) The Independent Panel for Pandemic Preparedness and Response, “COVID-19: Make It the Last Pandemic” (2021), sect. 4.3.

(6) A/HRC/47/31 و Nicoletta Dentico, Remco van de Pas and Priti Patnaik, “The politics of a WHO pandemic treaty in a disenchanted world”, Geneva Global Health Hub report (Geneva, 2021).

(7) A/75/163.

(8) انظر https://covid19.who.int.

(9) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), “Ukraine: millions of displaced traumatised and urgently need help, say experts”, press release, 5 May 2022.

مجاعة وشـــيكة وانتشـــار الجوع في عدد أكبر من الأماكن في جميع العالم[10]. وقالت حكومة أوكرانيا إن 22 مليون طن من الحبوب عالقة في البلد بسبب الحصار الذي يفرضه الاتحاد الروسي على موانئها.

9 - ومع ذلك، فإن الارتفاع الحاد في أســـعار القمح وزيت الطهي لم يكن نتيجة لنقص المعروض في حد ذاته، بل لأن الخوف والذعر كانا سِمة لرد فعل المكتنزين والتجار والمضاربين الماليين.

10 - وقد دأب الناس ومنظمات المجتمع المدني منذ أكثر من عامين في جميع أنحاء العالم على دق نواقيس الخطر بشأن أزمة الغذاء. وظل المقرر الخاص وغيره يدعون أيضا إلى القيام بمواجهة دولية منسقة لتلك الأزمة. ومع ذلك، أخفق المجتمع الدولي في اسـتنفار الوكالات الموجودة في روما وغيرها من منظمات الأمم المتحدة للتعامل مع أزمة الغذاء بطريقة منسقة. وهذا الإخفاق دليل على الانقسام بين الدول ومحدودية تعددية الأطراف الدولية اليوم.

11 - والجائحة ليسـت هي السـبب الوحيد لاسـتمرار معاناة العالم اليوم من أزمة غذائية ومواجهته لتهديد ارتفاع معدلات الجوع والمجاعة وسوء التغذية. فذلك راجع أيضـا إلى أن العديد من الحكومات والمؤسـسـات الدولية لم تأبه بأصـوات المجتمعات الأكثر ضـعفا ولم تسـتجب لمطالبها. فقد رفضـت التعاون والتنسـيق، وقررت بدلا من ذلك تمكين شركات الأغذية الزراعية والمضاربة المالية.

12 - وقد كان مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 فرصة ضائعة للتصدي لأزمة الغذاء وتشـــجيع التعاون الدولي، لأنه لم ينظر حتى في تأثير الجائحة على المنظومات الغذائية في العالم ولم يقدم إرشادات جوهرية أو مفيدة في مجال السياسات لمواجهة تحديات اليوم[11].

13 - وكما هو معروف منذ عقود، وأكده الأمين العام من جديد مؤخرا، فإن الجوع والمجاعة ليســا نتيجة لانخفاض الإنتاجية، بل هما مشـكلة سـياسـية من صـنع الإنسـان[12]. وبشـكل أكثر تحديدا، لا يزال العنف المنظم والنزاع المسلح السببين الرئيسيين لانعدام الأمن الغذائي[13]. (سيكون هذا موضوع التقرير المواضيعي للمقرر الخاص في عام 2023). فعلى سـبيل المثال، أدى منع وصـول الوقود والإغاثة الإنسـانية في اليمن من قبل المملكة العربية السعودية والسلطات المحلية إلى حدوث مجاعة وتجويع لعشرات الآلاف من الأطفال منذ عام 2015، ومعاناة 2,2 مليون طفل من سوء التغذية الحاد[14].

14 - والطريقة التي تتعامل بها الدول مع هذه الأزمة الغذائية، مع ما تتسـم به من ارتفاع معدلات الجوع والنزاعات، لن تكون مجرد اســـتجابة لظروف حادة؛ بل إنها ســـتؤدي أيضـــا في واقع الأمر إلى تحول المنظومات الغذائية في العالم لعقود قادمة.

(10) OHCHR, “Ukraine: United Nations expert warns of global famine, urges end to Russia aggression”, press release, 18 March 2022.

(11) A/76/237.

(12) انظر www.un.org/press/en/2021/sgsm20619.doc.htm.

(13) FAO and WFP, “Hunger hotspots”.

(14) انظر A/HRC/48/20 و https://news.un.org/en/story/2022/03/1113852.

باء - تأطير المشكلة

15 - في الأوقات التي كانت فيها وطأة الجائحة في أوجها، قامت الحكومات التي كانت مرنة ومنسقة ومتجاوبة مع مطالب الناس بوضع سياسات فعالة وتنفيذها. واستنادا إلى الردود الواردة، تشمل بعض التدابير الأكثر فعالية لإعمال حق الناس في الغذاء التحويلات النقدية المباشرة، والوجبات المدرسية الشاملة، وإنفاذ قوانين العمل، وتعزيز حماية العمال، ودعم الفلاحين، ودعم الأسواق الإقليمية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

16 - والمشكلة التي تنشأ لدى محاولة إحداث تحول في المنظومات الغذائية لا تكمن في عدم توافر الحلول بل في غياب العمل المتضافر والتصميم السياسي الدولي على التصدي للتحديات الهيكلية. فهناك حكومات كثيرة تتعامل مع برامج التعافي على أنها تدابير طارئة في مجال الصحة العامة وتشرع حاليا في إنهاء هذه البرامج. وفضلا عن ذلك، تنظر بعض الحكومات الوطنية في التراجع عن التزاماتها بتعزيز استدامة منظوماتها الغذائية، وتعود إلى الطرق القديمة للزراعة الصناعية المكثفة[15]. فالتدابير التي تعزز الحق في الغذاء بشكل فعال ينبغي ألا ينظر إليها على أنها استجابات مؤقتة، بل يجب بدلا من ذلك اعتبارها دليلا على ما يمكن القيام به من أجل إحداث تحول في منظومة غذائية ما. وينبغي للدول أن تبني على تدابيرها المتخذة لمواجهة الجائحة لا أن تنهيها.

17 - وما زاد الطين بلة هو أن شركات الأغذية الزراعية استخدمت الجائحة للتربح والضغط على الحكومات لتبرير وقف تنفيذ التدابير التي تعزز الحق في الغذاء[16]. فمثلا، عندما بدأت حكومة المكسيك تطبق سياسة جديدة لوضع العلامات تتطلب وضع ملصقات على السطح الأعلى للعبوة تحذر المستهلكين إذا كان المنتج يحتوي على كميات مفرطة من الملح أو الدهون أو السكر المضاف أو السعرات الحرارية، أفادت التقارير بأن صناعة المشروبات فائقة المعالجة والمحلاة بالسكر مارست ضغوطا ضد هذا الإجراء وزادت من الإعلان عن منتجاتها أثناء الجائحة[17].

18 - وقد شهد المقرر الخاص عشرات الأمثلة على إبداع الناس في هذه الأوقات العصيبة. فعلى الرغم من الأسى والألم اللذين خلفتهما الجائحة، استجاب الناس لارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية من خلال الاتصال بالأرض ومنتجي الأغذية المحليين اتصالا مباشرا بدرجة أكبر. وتتولد حاليا عن هذه الروابط الأكثر عمقا تحولاتٌ ثقافية واجتماعية صغيرة النطاق نابعة من المكابدات اليومية للناس. وستمر سنوات من الآن قبل أن يُفهَم التأثير الطويل الأجل للجائحة على المجتمع فهما كاملا، ولكن من المرجح في المستقبل أن تعتبر هذه الحقبة لحظة ثورية في تغيير عالمي عميق. ويمكن للدول أن تختار البناء على موجة التغيير هذه وتشكيلها لخدمة الناس من خلال حقوق الإنسان أو يمكنها مقاومة هذه الموجة الشعبية ومحاولة حماية الواقع الراهن لتوزيع موازين القوى في المنظومات الغذائية في العالم.

(15) انظر https://ipes-food.org/_img/upload/files/AnotherPerfectStorm.pdf.

(16) انظر www.fian.org/files/files/Covid_Monitoring_Report_-Template_EN(1).pdf.

(17) رد منظمة El Poder Del Consumidor (سلطة المستهلك).

ثانيا - تأثير الجائحة على الأمن الغذائي والتغذية

ألف - التحديات

19 - كان لجائحة كوفيد-19 والإجراءات المستخدمة لوقف انتقال الفيروس آثار كبيرة على الأمن الغذائي والتغذية في كل بلد تقريبا، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. فنتيجة لتدابير الإغلاق الصارمة، لم يتمكن العديد من الأفراد من العمل، وبالتالي فقدوا الدخل اللازم للحصول على الغذاء والتغذية الكافيين.

20 - وأدت الظروف المناخية في الفترة 2020-2021 إلى فيضانات أو جفاف في أجزاء كثيرة من العالم. ففي الجمهورية العربية السورية، على سبيل المثال، أدى انخفاض منسوب المياه في السدود ومستويات المياه الجوفية إلى خلق تحديات مثل تملح التربة وأثّر على المحاصيل المروية. وانخفضت مستويات إنتاج الأغذية، وارتفع معدل انعدام الأمن الغذائي إلى أعلى مستوى له منذ بداية الجائحة[18]. ويمكن قول الشيء نفسه عن بلدان الساحل والقرن الأفريقي، التي تعاني من مستويات تاريخية من الجفاف.

21 - وفي جنوب الكرة الأرضية، أجبرت الحكومات الأسواق غير الرسمية على غلق أبوابها في كثير من الأحيان وسمحت في الوقت نفسه للمراكز التجارية "الرسمية" بالبقاء مفتوحة. وكان لذلك أثر ظالم على سبل عيش قطاعات كبيرة من فقراء الحضر، مما أثر على إمكانية حصول المشترين والبائعين كليهما على الغذاء. وكان انخفاض تنوع المدخول الغذائي، وزيادة سوء التغذية والأمراض المتصلة بالنظام الغذائي، وارتفاع مستويات العنف القائم على نوع الجنس، من أبرز الآثار غير المباشرة[19].

22 - وفي العديد من البلدان، أدى النزوح الجماعي للسكان من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية أثناء تدابير الإغلاق إلى زيادة صعوبة الحصول على الغذاء. ففي نيبال، مثلا، كانت إحدى الصعوبات الصارخة المبلغ عنها هي زيادة خوف بعض الناس من استهلاك البيض واللحوم والفواكه والحليب على أساس احتمال تسببها في انتقال الفيروس. وأدى هذا الفهم الخاطئ الذي استمر في بداية الجائحة إلى انخفاض حاد في الطلب على هذه المواد الغذائية المرتفعة الثمن ولكن الغنية بالمغذيات؛ وضعفت صحة الناس بسبب انخفاض استهلاك الأغذية المتنوعة والمغذية التي تشتد الحاجة إليها[20].

23 - ونتيجة لذلك، زادت الجائحة من تفاقم أوجه اللامساواة العالمية والمحلية، مما أثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات وذوي الهويات الجنسانية غير الثنائية، ولا سيما الملونين، وذوي الاحتياجات المختلفة من حيث إمكانية الوصول، وذوي الخلفيات المهاجرة، وكبار السن، وغيرهم من الفئات المهمشة. وفي العديد من البلدان، تدفع شرائح معينة من السكان ثمنا باهظا بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي، بما في ذلك الأسر التي تعتمد على التحويلات المالية من أفرادها المهاجرين، والأسر التي تتلقى الدعم من خلال العمل الموسمي، والأشخاص الذين يعملون في أعمال غير آمنة وغير رسمية، والأسر التي ترأسها نساء، والمشردون، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية أو النائية. وقد سُجلت زيادة في العنف ضد المرأة وذوي الهويات الجنسانية غير الثنائية أثناء الجائحة. وكثيرا

(18) رد حكومة الجمهورية العربية السورية.

(19) رد منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

(20) رد حكومة نيبال.

ما كان الأشخاص العديمو المأوى، والأشخاص الخارجون من المستشفيات، والأشخاص الملازمون لمنازلهم يتسربون من شبكات المساعدة ولا يستطيعون الحصول على الغذاء.

24 - ومعظم منتجي الأغذية في العالم يعملون على نطاق صغير. وقد ألحقت بهم الجائحة ضررا فادحا[21]، بسبب القيود على وصولهم إلى أراضيهم وتعطل وصولهم إلى الأسواق لبيع أغذيتهم أو لشراء اللوازم والمعدات. وشهد العمال في مجالي الأغذية والزراعة، حتى قبل كوفيد-19، أعلى معدلات للفقر وانعدام الأمن الغذائي في أوساط العمال؛ وأدى عدم وجود مواجهة منسقة للجائحة من قبل الحكومات ومؤسسات الأعمال إلى تفاقم الحالة في العالم.

25 - ومن المرجح أن تكون المرأة هي أول من يجوع، في حين أنها تتحمل أيضا مسؤولية إطعام أسرتها. وتشكل النساء نسبة كبيرة من العاملين في القطاعات غير الرسمية أو صغار المنتجين، الذين هم الأشد تضررا من التداعيات الاقتصادية لكوفيد-19. وفضلا عن ذلك، كثيرا ما تواجه المرأة التمييز في ملكية الأراضي والثروة الحيوانية وفي الأجر. وقد أبرزت الجائحة التمثيل المفرط للمرأة في بيئات العمل الأكثر خطورة، وفي الاقتصاد غير الرسمي، وفي أنشطة الرعاية المبخوسة الأجر وغير المرئية، مثل رعاية كبار السن، والأعمال المنزلية، ورعاية أسرهن وعشائرهن. وفي العديد من الأماكن في جنوب الكرة الأرضية، تمثل النساء نسبة كبيرة من العمال الزراعيين وأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة الذين يبيعون في الأسواق المحلية. ولذلك فقد تأثرن تأثرا عميقا بتدابير الإغلاق، مع ما ترتب على ذلك من آثار على سبل عيشهم وحصولهم على ما يكفي من الأطعمة المغذية. ولا تزال الكثيرات منهن ضعيفات للغاية اليوم[22]. ففي جنوب أفريقيا، مثلا، أفادت التقارير بأن الأسر المعيشية التي تعيلها نساء كانت واحدة من أكثر شرائح السكان تضررا، حيث "لم يكن لدى ما يقرب من نصف الأسر المعيشية التي ترأسها نساء شخص عامل في عام 2020"[23].

26 - وفي عام 2021، ارتفع عدد العمال الأطفال على مستوى العالم إلى 160 مليونا، وهو أول ارتفاع منذ 20 عاما. ومما يثير القلق أن ملايين آخرين سيُدفعون قريبا إلى سوق العمل. وتتركز عمالة الأطفال في القطاع الزراعي، الذي يستأثر بـ 70 في المائة من المجموع العالمي[24]. وينبع انتهاك حقوق الطفل من أن الأسر تصل بها درجة الفقر إلى حد يَضطرها إلى تشغيل أطفالها. وقد تفاقمت محنة الأطفال عندما فُرضت تدابير الإغلاق وحُرم ملايين الأطفال والشباب من الحصول على وجبات يومية في المدارس. وفضلا عن ذلك، ومع انتقال المدارس إلى الإنترنت، فرضت التكاليف المتزايدة للكهرباء وبيانات شبكة الجوّال عبئا ماليا إضافيا على كاهل الأسر، مما زاد من الحد من قدرتها على شراء الأغذية. ولا تزال النزاعات المسلحة المستمرة والأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية الطبيعية، إلى جانب الجائحة، تعرض حياة ملايين

(21) FAO, *The State of World Fisheries and Aquaculture 2020* (2020).

(22) رد منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

(23) رد مركز الموارد القانونية (جنوب أفريقيا) و Statistics South Africa, "How COVID-19 affected food security in South Africa", 31 March 2022 (متاح على الرابط: www.statssa.gov.za/?p=15273).

(24) International Labour Organization (ILO) and United Nations Children's Fund (UNICEF), "COVID-19 and child labour: a time of crisis, a time to act" (New York, ILO and UNICEF, 2020).

الأطفال للخطر، مع توقعات باحتمال أن يزداد انعدام الأمن الغذائي الحاد سوءا في 20 بلدا أو سياقا في عام 2022[25].

27 - وخلال الفترة التي كانت فيها المطاعم والفنادق والشركات التي تخدم صناعة الأغذية آخذة في غلق أبوابها، فقد العمال الموسميون في جميع الصناعات مصادر دخلهم. فقد كانت هذه المرافق بمثابة قناة تسويقية هامة، ولا سيما بالنسبة للثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية. ووَجد المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة ومربو الثروة الحيوانية والعمال الزراعيون الموسميون والموظفون الريفيون في الأسواق القانونية وغير الرسمية على السواء صعوبة بالغة في إطعام أنفسهم وأسرهم بسبب تدابير الإغلاق. وكان الموظفون الأجانب والمهاجرون من بين الأشد تضررا. واضطر العديد من العمال في الاقتصاد غير الرسمي إما إلى مواصلة العمل خلال الأشهر الأولى للجائحة وتعريض أنفسهم للفيروس أو فقدان جميع مصادر الدخل ومواجهة انعدام الأمن الغذائي الحاد.

28 - وواجهت الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم تحديات خطيرة للأمن الغذائي أثناء الجائحة. وكابدت عدم استقرار الوصول إلى المساعدات المالية الحكومية، وزيادة العنف المنزلي المرتبط بالجائحة، وتفاقم المنازعات والانتهاكات فيما يتعلق بالحقوق في الأراضي. وقد تلقى المقرر الخاص تقارير عديدة عن عمليات قتل خارج نطاق القضاء وأعمال عنف ضد الشعوب الأصلية. ولم تتمكن بعض مجتمعات الشعوب الأصلية من ممارسة أنشطتها الزراعية شبه البدوية/الرعوية بسبب تدابير الإغلاق والحجر الصحي الإلزامية. وشهدت المجتمعات النائية التي تعتمد على إيصال الأغذية إليها حالات نقص كثيفة في الأغذية. وكانت الشعوب الأصلية في المراكز الحضرية، التي تشكل جزءا كبيرا من سوق العمل غير الرسمي، أول من تضرر من فقدان الوظائف[26]. وفضلا عن ذلك، جرى تهميش العديد من المجتمعات المحلية وكانت تواجه صعوبة في الحصول على الغذاء الكافي، لا سيما إذا لم تكن تعتمد على نفسها. فعلى سبيل المثال، تعتمد طائفة الأقزام في جمهورية الكونغو الديمقراطية اعتمادا كبيرا على المعونة الإنسانية؛ وعندما تعذر وصول هذه المعونة إليهم في الوقت المناسب، كان من الصعب عليهم الحصول على ما يكفي من الطعام الجيد أثناء الجائحة[27].

باء - تدابير المواجهة

تدابير المواجهة على مستوى المجتمعات المحلية

29 - لم تكشف الجائحة عن هشاشة المنظومات الغذائية فحسب، بل سلطت الضوء أيضا على التدابير الأكثر نجاحا في المجتمعات. وأكدت قيمة التقاسم والتضامن، وأهمية تطبيق المعارف التقليدية والمحلية في أوقات الشدة. وثابرت المجتمعات المحلية عندما لم تكن تعتمد حصرا على عمليات سلاسل القيمة الغذائية من أجل أمنها الغذائي. وشملت الحلول التي صمدت الأسواقَ المحلية، والاحتياطيات الغذائية العامة ونظم

(25) FAO and World Food Programme (WFP), “Hunger hotspots: FAO-WFP early warnings on acute food insecurity – June to September 2022 outlook” (Rome, 2022). متاح على الرابط: https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000139904/download/?_ga=2.114705600.638452923.1657716796-316493378.1643200274.

(26) A/75/185.

(27) رد جون سيزا، من الجبهة المشتركة لحماية البيئة والمساحات المحمية.

توزيع الأغذية العامة المرتبطة بها، والمساعدة المتبادلة وتقاسم الأغذية، فضلا عن الإيكولوجيا الزراعية. وتلقى المقرر الخاص تقارير من المجتمعات الريفية والحضرية تبين مدى أهمية المساعدة المتبادلة في بناء التضامن والقدرة على الصمود فيما بين العائلات والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. وشمل ذلك ممارسات مثل تقديم وجبات منخفضة السعر، وبيع المواد الغذائية بأسعار مستقرة على الرغم من ظروف السوق، وحفظ تقاوى زراعة الأغذية وتقاسمها.

30 - فعلى سبيل المثال، نظم زعماء شعب الماوري، في نيوزيلندا، إيصال طرود غذائية ومجموعات من مواد النظافة الصحية وغيرها من الموارد إلى البيوت، وعززوا التواصل الاجتماعي كجزء مما يسمونه "ماهي أروها"، أي أعمال أساسية بوازع حُبّ الناس[28]. وفي بعض المجتمعات، وخاصة في أمريكا اللاتينية، ازدهر اقتصاد المقايضة، ليس فقط بين الأفراد ولكن أيضا بين المجتمعات.

31 - ونتيجة للجائحة، ازداد العديد من المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني اقتناعا بأن ربط ممارسات المساعدة المتبادلة بالممارسات الزراعية الإيكولوجية وغيرها من الممارسات التجديدية قد قلل من تكاليف الإنتاج والتوزيع. وتفيد التقارير بأن المزارعين يكونون أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات السياسية والاقتصادية إذا قاموا بتنويع قنوات التسويق و/أو التوزيع الخاصة بهم للمحاصيل التي لا تزال تستهدف الأسواق المحلية أو الإقليمية بدلا من الدخول في شراكات ثنائية مع الشركات الكبرى أو ممارسة الزراعة التعاقدية[29].

تدابير المواجهة على مستوى الحكومات المحلية

32 - في تموز/يوليه 2020، خلصت منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، باعتبارها شبكة عالمية من المدن والحكومات المحلية والإقليمية والمتروبولية ورابطاتها، إلى أن الحكومات المحلية والإقليمية كانت تصادف عقبات رئيسية في توزيع الأغذية ونقلها أثناء الجائحة، مما أثر على الأسعار والأمن الغذائي والتغذوي[30]. ومع ذلك، اضطلعت السلطات الإقليمية والمحلية بدور أساسي في تزويد الناس بالخدمات والرعاية الأساسية، بما في ذلك الحصول على الغذاء.

33 - وشاع إبراز الحاجة إلى ضمان روابط أقوى بين المنتجين والمستهلكين باعتبار تلك الحاجة تحديا رئيسيا يتعين التغلب عليه، مع اعتراف الحكومات المحلية والإقليمية بالحاجة إلى معالجة الفجوات الاقتصادية التي تمنع المجتمعات المحلية من الوصول على النحو المناسب إلى الأطعمة المغذية. وشددت معظم الحكومات المحلية والإقليمية على فعالية الإجراءات التي تهدف إلى تيسير الوصول المباشر إلى المنتجين الريفيين المحليين، وتعزيز مبادرات المزارع الحضرية، بما في ذلك تعزيزها من منظور جنساني، وتأمين التوزيع على أشد الفئات ضعفا والوصول إليها[31].

(28) انظر A/75/185، الفقرة 39.

(29) رد الفرع الآسيوي للشبكة العالمية للحق في الغذاء والتغذية.

(30) اختتام "تجربة التعلم المباشر" حول "كيفية إدارة وتعزيز المنظومات الغذائية لتحسين الوصول إلى خيارات جيدة وصحية أثناء الجائحة وما بعدها" التي استضافتها منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

(31) رد منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

تدابير المواجهة على الصعيد الوطني

34 - اتخذ العديد من الدول والسلطات المحلية والمنظمات الدولية تدابير مخصصة أقصر أجلا لمواجهة العواقب المباشرة للجائحة على الأمن الغذائي. وعلى الرغم من قصر مدة هذه التدابير، فقد ثبت أنها أمثلة على الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تفي بحقوق الإنسان. وقدمت حكومات كثيرة إغاثة عن طريق المدفوعات النقدية المباشرة أو المساعدة المالية. وشمل ذلك تقديم المساعدة المالية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبدلات البطالة للعمال وصغار منتجي الأغذية، وبدلات لموظفي القطاع العام والمتقاعدين، وتزويد الأفراد بتخفيف مؤقت لعبء الديون المقترضة من الدائنين من القطاعين العام والخاص دون فرض أي عمولات أو غرامات أو رسوم فائدة على التأخر في الدفع. وتم دعم بعض المزارعين من خلال المنح والقروض بأسعار فائدة منخفضة للحفاظ على الإنتاج[32].

35 - وفي بعض البلدان، عملت الحكومات مع منظمات المجتمع المدني لإيصال السلال الغذائية مباشرة إلى منازل الأشخاص الضعفاء. بيد أن المقرر الخاص تلقى تقارير تفيد بأن كمية الأغذية المقدمة كانت في كثير من الحالات أقل من اللازم أو غير مناسبة ثقافيا لتلبية الاحتياجات التغذوية للأسر المعيشية على نحو كاف. وكان ثمة تحد آخر يتمثل في أن الأفراد غير الحاملين للوثائق اللازمة أو غير المواطنين في العديد من البلدان لم يكن بإمكانهم الحصول على هذا النوع من المساعدة.

36 - وفي بعض البلدان، مثل جنوب أفريقيا، اتخذت سلطات الدولة تدابير محددة لدعم المجتمعات الزراعية ومجتمعات صيد الأسماك، من قبيل تقديم هذا الدعم من خلال تزويد المزارعين بالوسائل اللازمة لزيادة إنتاجهم[33]. وفي موريشيوس، حافظت الحكومة على خدمات الري ومنحت القطاع الزراعي إمكانية الوصول إلى المزارع طوال فترة الإغلاق لضمان إنتاج المحاصيل الغذائية[34]. وقدم مصرف التنمية في موريشيوس مساعدة مالية خاصة لبستنة الفناء الخلفي، مع إيلاء اعتبار خاص للمرأة. وجمدت حكومة نيجيريا سداد القروض للمزارع الصغيرة ومددت أيضا فترات السداد[35]. واغتنمت لكسمبرغ الفرصة التي أتاحتها المفوضية الأوروبية لتأجيل موعد طلبات الدفع المرتبطة بالسياسة الزراعية المشتركة[36]. وفي الأرجنتين، كان برنامج "غرس بذور السيادة الغذائية" يهدف إلى تعزيز وتوطيد الشبكات الإقليمية للمنتجين والمجهزين والموزعين للإمدادات المحلية والإقليمية[37]. وفي الوقت ذاته، استهدف برنامج "برو ويرتا" الأشخاص الضعفاء اجتماعيا وشجع الإنتاج الذاتي للأغذية (توفير التدريب والبذور والأدوات اللازمة لهذا الغرض) للاستهلاك الشخصي والأسري والمجتمعي ولتسويق فائض الأغذية. وبالمثل، وضعت السلطات في المكسيك إجراءات داخلية لحماية وإعمال حقوق الأطفال والمراهقين الذين يعيشون في أوضاع هشة ولتوجيه الموظفين العموميين في استجاباتهم للجائحة[38]. وسنت المكسيك أيضا برنامجا للمساعدة الغذائية

(32) أمثلة من الردود على الاستقصاء.

(33) رد مركز الموارد القانونية.

(34) رد موريشيوس.

(35) رد نيجيريا.

(36) رد لكسمبرغ.

(37) رد الأرجنتين.

(38) رد المكسيك.

عن طريق ربط المستهلكين بالمنتجين المحليين من خلال برنامج سيمبراندو فيدا ("زرع الحياة")، الذي يشجع العمالة الزراعية مع تعزيز السيادة الغذائية من خلال الإنتاج الذاتي للأغذية ورعاية الأراضي وزيادة رفاه المجتمعات المحلية.

ثالثا - تفعيل الحق في الغذاء

ألف - إعادة تأكيد الحق في الغذاء

37 - انتهى الأمر بالمقرر الخاص إلى تكريس قدر كبير من وقته خلال السنتين الأوليين من الجائحة لتعزيز الحق في الغذاء داخل محافل الأمم المتحدة على الرغم من أزمة الغذاء. وإذا كانت منظومة الأمم المتحدة تتسم بالبطء، فإن الحق في الغذاء كان يتناوله بنشاط الناس والحركات الاجتماعية، فضلا عن الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية. فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه 2022، وبعد حملة شعبية منظمة تنظيما جيدا، أقرت اسكتلندا مشروع قانون Good Food Nation (أمة الغذاء الجيد)[39]، الذي كان التزاما جوهريا بضمان حصول الجميع في اسكتلندا على طعام صحي ومغذٍ وكفالة التزام مؤسسات الأعمال والمطابخ العامة بإنتاج وبيع وتقديم غذاء جيد. ويفصِّل الدستور المقترح لشيلي، الذي وضع بعد عملية تشاور وصياغة ديمقراطية وشاملة للجميع، الحق في الغذاء الكافي والسيادة الغذائية؛ وسيطرح الدستور على استفتاء وطني في 4 أيلول/سبتمبر 2022[40].

38 - ومنذ غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، زاد الاعتراف بالحق في الغذاء داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الدول. ففي بيان مجموعة السبع بشأن الأمن الغذائي العالمي في حزيران/يونيه 2022، أكد قادة المجموعة من جديد التزامهم بالحق في الغذاء ودعمهم للجنة الأمن الغذائي العالمي[41]. ويشكل ذلك تقدما لافتا مقارنةً بالتزام إلماو الذي أصدروه في عام 2015، والذي لم يشر إلى أي منهما. ومن اللحظات الهامة الأخرى في الشهر نفسه، خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، إرسال مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية رسالة مفتوحة إلى الوزراء المشاركين في مفاوضات منظمة التجارة العالمية المعنونة "التجارة والحق في الغذاء: الطريق إلى الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة"[42].

باء - النهوض بالحق في الغذاء

39 - على الرغم من الالتزامات المتجددة بالحق في الغذاء، فإن عددا قليلا جدا من البلدان والمنظمات الدولية يعمل من خلال إطار الحق في الغذاء. والواقع أنه بعد كل مؤتمر قمة عالمي سابق معني بالأغذية

(39) Scottish Government, "Good Food Nation Bill passed", 15 June 2022 (انظر www.gov.scot/news/good-food-nation-bill-passed).

(40) John Bartlett, "Chile finalises new draft constitution to replace Pinochet-era document", *The Guardian*, 16 May 2022.

(41) انظر https://www.g7germany.de/resource/blob/974430/2057824/b4c9113bec507f0bd4b0389f6ac15ea7/2022-06-28-statement-on-global-food-security-data.pdf?download=1.

(42) يمكن الاطلاع عليها عن طريق الرابط التالي: https://unctad.org/system/files/information-document/osg-2022-06-13-unhcr-unctad-letter_en.pdf.

أو أزمة غذائية عالمية سابقة، كان المجتمع الدولي يحشد جهوده لتعزيز وتعميق معنى الحق في الغذاء. فعلى سبيل المثال، أكد قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 من جديد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع. وفي إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود في عام 2002، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد أهمية تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ودعوا مجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى إنشاء فريق عامل حكومي دولي لوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني. واعتمد مجلس منظمة الأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري في عام 2004. وبعد أزمة الغذاء في الفترة 2007-2008، تم إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي لتصبح المنبر الرئيسي الشامل والمتعدد الأطراف المكرس لتيسير اتساق السياسات العالمية، حيث وُضع الحق في الغذاء والخطوط التوجيهية في صميم بيان رؤيتها.

40 - وخلال أزمة الغذاء العالمية الحالية التي لم يسبق لها مثيل، لا يزال العالم ينتظر من الدول الأعضاء التزاما متعدد الأطراف بإعمال الحق في الغذاء يمكن على أساسه اتخاذ إجراءات. ومن شأن إعلان صادر عن الجمعية العامة أن يمكِّن من التعاون عن طريق حفز المنظمات الدولية على إعادة تخصيص الموارد من أجل إعمال هذا الحق.

41 - وصدور إعلان بشأن الحق في الغذاء يمكن أن يحفز أيضا أي حكومة قطرية أو محلية أو مؤسسة عامة أو منظمة مجتمعية على تناول الحق في الغذاء عند معالجة الأزمة الغذائية بغض النظر عما إذا كان الحق في الغذاء قد سُن صراحة في نظامها القانوني الوطني أم لا. وهذا يزيد من فرص الترابط والتماسك على الصعيدين الوطني والدولي.

42 - وصدور إعلان بشأن الحق في الغذاء يمكن أيضا أن يمكِّن بشكل جوهري من الاستجابة الوطنية الشاملة لأزمة الغذاء وأن يرشد الدول في سياساتها الوطنية. وقد قام أكثر من 110 بلدان بتعبئة حكوماتها بأكملها ووضع مسارات وطنية لإحداث تحول في المنظومات الغذائية في إطار حوارات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية. بيد أن هذه المسارات الوطنية لم توضع من خلال إطار لحقوق الإنسان، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التعاون الدولي. وهذا يجعلها خططا غير مكتملة ويحد من فرصها في القضاء على الجوع وسوء التغذية. وتوفر حقوق الإنسان إطارا معياريا دوليا. وهذا يجعل حقوق الإنسان لغة مشتركة للالتزام والمساءلة والتعاون الدولي - لغة عمل - لا مجرد مجموعة من الخيارات السياسية.

43 - وبغية مساعدة الدول على تحويل مساراتها الوطنية إلى خطط عمل لإعمال الحق في الغذاء وتشجيع الاتساق والتعاون العالميين، يقدم المقرر الخاص أدناه شرحا لمعنى الحق في الغذاء في ضوء تحديات اليوم.

44 - الحق في الغذاء هو حق فريد من نوعه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأن المادة 11 (2) تلزم الدول بسن برامج محددة للقضاء على الجوع وإعمال الحق في الغذاء.

ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن القائمة التالية ليست جامعة، فإن الحق في الغذاء يأتي مقترنا بإطار قانوني دولي تسترشد به الدول والشعوب. فمن واجب الدول ما يلي:

(أ) التعاون الدولي؛

(ب) تحسين إنتاج الأغذية وحفظها؛

(ج) الاستخدام الكامل للمعارف التقنية والعلمية وتقاسمها، بما في ذلك مبادئ التغذية؛

(د) استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة لتطوير أو إصلاح المنظومات الغذائية الزراعية؛

(هـ) سن سياسات تجارية تأخذ في الاعتبار مشاكل كل من البلدان المستوردة للأغذية والبلدان المصدرة للأغذية، لضمان التوزيع العادل للإمدادات الغذائية العالمية حسب الاحتياجات.

45 - ومعنى الحق في الغذاء يتطور بانتظام، ولا سيما في أوقات الأزمات. ومنذ صياغة الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري، حدثت تطورات على صعيد وضع القواعد المتعلقة بالحق في الغذاء فيما يخص حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء الريفيات والفلاحين والشعوب الأصلية والعمال. وطرأت تطورات على السياسات تربط الحق في الغذاء بالإيكولوجيا الزراعية وتطورات سياسية تربطه بالسيادة الغذائية. وفضلا عن ذلك، كان هناك أثناء الجائحة وعي أكبر بالدور الأساسي للمنتجين والعمال المحليين، وأهمية كيفية ربط الغذاء الناسَ بعضَهم ببعض وبالطبيعة، وكيف أن تحول المنظومات الغذائية ضروري للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

46 - ولذلك، من المهم تحديث معنى الإطار القانوني الدولي بشأن الحق في الغذاء، مع مراعاة هذه التطورات المعيارية والمفاهيم المعاصرة للكيفية التي ينبغي أن يكون بها الغذاء كافيا ومتاحا وسهل المنال[43]. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ينبغي تحديث الإطار القانوني الدولي للحق في الغذاء على أساس ما يلي:

(أ) التعاون الدولي لا يتعلق بالمؤسسات الدولية فحسب، بل يمكن فهمه أيضا بعبارات أكثر حداثة على أنه تضامن دولي. والتضامن يعني وضع سياسة غذائية وطنية لا تكون سخية إزاء الناس والنظم الإيكولوجية داخل البلد فحسب، بل تكون أيضا سخية وعادلة إزاء المجتمعات الأخرى باعتبار ذلك من قبيل المعاملة بالمثل. والاقتصاد المبني على التضامن يعتمد على تنظيم التجارة من خلال مؤسسات مدارة بشكل ديمقراطي مصممة لتلبية الاحتياجات البشرية لا السعي لتحقيق الأرباح كغاية في حد ذاتها. ويجب أن تكون الطريقة التي يتاجر بها الناس والطرف المتاجَر معه متعمدين وأن يعززا نوعية حياة المجتمع المحلي؛

(ب) يمكن أن توضع كيفية تحسين إنتاج الأغذية وحفظها في إطار جديد يزيد التنوع البيولوجي، ولا يكتفي بزيادة الكفاءة وسلامة الأغذية والنمو الاقتصادي. وهو يشمل حق الناس في تحديد ما هو الغذاء الكافي ثقافيا وتغذويا واجتماعيا وإيكولوجيا، استنادا إلى ظروفهم الخاصة وشعورهم بالكرامة؛

(43) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 12 (1999) بشأن الحق في الغذاء الكافي (المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ و A/75/219.

(ج) المعارف ليست تقنية وعلمية فحسب، بل تشمل أيضا المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية. والتغذية الجيدة أساسية لإعمال الحق في الغذاء، ولكن ينبغي فهمها ضمن السياقات الثقافية المناسبة والديناميات الأوسع نطاقا للصحة العامة والصحة البيئية؛

(د) ينبغي توسيع نطاق إصلاح المنظومات الغذائية الزراعية ليشمل إصلاح جميع أنواع المنظومات الغذائية. ويشمل ذلك الاعتراف بتعددية المنظومات الغذائية وصلتها المتأصلة بمختلف المفاهيم الثقافية والقيم والرؤى الكونية. كما أنه يستلزم فهم المنظومات الغذائية كمجموعة ديناميكية من العلاقات. وينبغي أن يركز الإصلاح على زيادة استقرار المنظومات الغذائية وشفافيتها عن طريق تحسين الثقة بين الأفراد والمجتمعات؛

(هـ) التجارة المنصفة ليست مجرد مسألة تتعلق بإدارة الإمدادات، بل هي أيضا مسألة سيادة غذائية وحقوق عمل. فالسياسة التجارية المستنيرة بالسيادة الغذائية وحقوق العمل تعني أن أسواق الأغذية لا تتعلق فقط بشراء وبيع السلع الأساسية. إذ يجب أن تكون الأسواق عادلة ومستقرة. وهذا يعني أن السياسة التجارية يجب أن تكون متغلغلة في كيفية مشاركة الناس في تصميم المنظومات الغذائية بما يشمل مختلف مستويات الحكومة ومختلف المناطق. وينبغي للسياسة التجارية أن تعزز الاكتفاء الذاتي المحلي والإقليمي وفي أوساط المجتمعات المحلية.

47 - ويعرف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا الحق في الغذاء بأنه الحق الأساسي للإنسان في أن يكون في مأمن من الجوع. وهذا يذكرنا بأن الحق في الغذاء جزء أصيل من الحق في الحياة. ويمكن فهم كل حالة من حالات الجوع - وسوء التغذية أو المجاعة أو المسغبة - على أنها نتيجة لنظام يستغل الناس أو يحاصرهم، ويجردهم من حرية أساسية. ولذلك يتطلب تحليل الحق في الغذاء التركيز على أكثر الفئات تهميشا وضعفا في المجتمع وعلى الأسباب البنيوية الكامنة وراء انتهاكات حقوق الإنسان. والحق في الغذاء لا يتعلق فقط بتوفير الغذاء للفقراء؛ بل يتعلق الأمر بـ "فحص مَن هم الجوعى، ولماذا هم جائعون، وكيف تؤثر أفعال أو لا أفعال القوى الأقوى على حصولهم على الغذاء الكافي"[44].

رابعا - المعوقات والحلول الهيكلية

ألف - المعوقات

48 - وفقا للتقديرات الأخيرة، ينبغي للدول المانحة أن تنفق 14 بليون دولار إضافية سنويا في المتوسط حتى عام 2030 للقضاء على الجوع، ومضاعفة دخل 545 مليون مزارع على نطاق صغير، والحد من الانبعاثات الزراعية بما يتماشى مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وهذا يعني مضاعفة حجم المعونة

(44) Nadia Lambek, "The right to food: reflecting on the past and future possibilities—synthesis paper" *Canadian Food Studies*, vol. 2, no. 2 (September 2015), p. 71.

المخصصة للأمن الغذائي والتغذية كل عام تقريبا، وهو ما سيحتاج أيضا إلى أن يكون مصحوبا بمبلغ إضافي قدره 19 بليون دولار سنويا من ميزانيات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل[45].

49 - بيد أن الدول تواجه عدة معوقات هيكلية تجعل أي إنفاق إضافي في المستقبل القريب أمرا غير مرجح. فسرعة تراكم الديون السيادية، مقترنة بالتزامات خدمة الديون القائمة بالفعل والنمو الاقتصادي البطيء، تحد بشدة من قدرة معظم البلدان على تكريس الموارد العامة للتصدي بشكل كاف للجائحة[46]. فقد سارعت جميع البلدان، في سياق مواجهتها لصدمة الجائحة، إلى اقتراض المزيد من الأموال، مما تسبب في ارتفاع مستويات الديون في عام 2020 بأسرع وتيرة له منذ خمسة عقود[47]. ومدفوعات ديون البلدان النامية هي الآن في أعلى مستوياتها منذ عام 2001[48]. ومن المتوقع أن ترتفع مستويات الديون مع استمرار التصدي للجائحة والتعافي منها. ومنذ عام 2010[49]، أخذت البلدان تقترض بدرجة أقل من بلدان نادي باريس وبدرجة أكبر من المقرضين من القطاع الخاص، باستخدام أنواع جديدة من أدوات القروض التي يحكمها القانون الإنكليزي وقانون ولاية نيويورك[50]. وبحلول عام 2017، أصبحت الصين أكبر دائن عام في العالم، متجاوزة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[51].

50 - ومع الارتفاع الهائل لأسعار المواد الغذائية، تواجه العديد من البلدان خيارا مستحيلا يتمثل في إطعام الناس أو خدمة الديون. ومن شأن استخدام الأموال العامة لضمان حصول الناس على الغذاء الكافي أن يتسبب في تأخر الحكومة في السداد، مما يؤدي إلى تفاقم الصدمات المالية؛ وتؤدي خدمة الديون بدلا من إطعام الناس إلى المزيد من الجوع وسوء التغذية. وهذا يعني أن النظام الدولي الحالي للتمويل يعوق بقوة قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحق في الغذاء.

51 - وقد سلم مجلس حقوق الإنسان بالحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي[52]. ويكرر المقرر الخاص النداءات الأخيرة لإعادة تفعيل مبادرة تعليق خدمة الدين وحل أزمة الديون الحالية من خلال عملية متعددة الأطراف تدعمها الأمم المتحدة وتعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية والإنصاف وحقوق الإنسان[53]. وينبغي أن يكون تخفيف عبء الديون على رأس الأولويات.

---

(45) انظر https://ceres2030.org/shorthand_story/donors-must-double-aid-to-end-hunger-and-spend-it-wisely.

(46) United Nations, “Global Impact of war in Ukraine on food, energy and finance systems”, Brief No. 1 (2022).

(47) M. Ayhan Kose, Franziska Ohnsorge and Naotaka Sugawara, “A mountain of debt: navigating the legacy of the pandemic”, Policy Research Working Paper 9800 (Washington, DC, World Bank, 2021).

(48) انظر https://debtjustice.org.uk/press-release/growing-debt-crisis-to-worsen-with-interest-rate-rises.

(49) انظر https://jubileedebt.org.uk/wp-content/uploads/2022/05/Debt-and-public-spending_May-2022.pdf.

(50) انظر www.csis.org/analysis/next-wave-not-covid-19-wave-debt-sustainability-developing-countries.

(51) Sebastian Horn, Carmen Reinhart and Christoph Trebesch, “China's overseas lending”, *Journal of International Economics,* vol. 133 (November 2021).

(52) قرار مجلس حقوق الإنسان 8/46.

(53) A/76/167.

52 - وتجد الدول صعوبة في الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، خاصة وأن نظام الاستثمار الدولي قد فقد مصداقيته[54]. فلطالما أعطى قانون الاستثمار الدولي مصالح المستثمرين الأجانب أولوية فوق حقوق الإنسان والقواعد المنظمة للتنمية المستدامة في البلدان المضيفة. وعلاوة على ذلك، لم يمكِّن قانون الاستثمار الدولي البلدان من اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية[55].

53 - وبات هناك توافق آراء دولي واسع الانتشار على أن الدول عليها بدلا من ذلك أن تركز أولا على تعديل أغراض ميزانياتها الحالية. فمعظم الدعم الزراعي، ولا سيما في البلدان المرتفعة الدخل وبلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط، مخصص للطرق الغذائية والممارسات الزراعية التي تضر بصحة الإنسان والبيئة، في حين أن تعديل أغراض الميزانيات الحالية يمكن أن يحدث تحولا عميقا في المنظومات الغذائية بما يتيح استحداث منظومات غذائية متنوعة بيولوجيا والتمكين من الأكل الصحي[56].

54 - ولهذا السبب، يقدم المقرر الخاص اقتراحات في الفرع رابعا-باء بشأن الكيفية التي ينبغي بها للدول أن تعدّل أغراض ميزانياتها الحالية لإعمال الحق في الغذاء. ويشرح مجموعة دنيا من السياسات المطلوبة للتمكين من الانتقال العادل إلى الإيكولوجيا الزراعية: تحقيق انتقال عادل فيما يتعلق بالعمال، والحقوق في الأراضي، والإصلاح الزراعي الحقيقي، والحد من نفوذ الشركات.

55 - ويركز أيضا على التجارة ويكرر دعوته إلى إنهاء اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة ويضيف دعوة إلى إنهاء الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ولن يوفر هذا للدول مرونة قصوى لإحداث تحول في منظوماتها الغذائية فحسب، بل سيسمح لها أيضا بالتفاوض بشأن اتفاقات غذائية دولية من شأنها أن تتصدى للتحديات التجارية الراهنة.

56 - وستساعد هذه المقترحات في التغلب على عدم وجود إطار اقتصادي دولي متماسك لتوجيه الدول نحو إعمال الحق في الغذاء. وقد تجلى انعدام هذا التماسك في 13 نيسان/أبريل 2022، عندما أصدر قادة منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي بيانا حذروا فيه من أن الحرب في أوكرانيا تزيد من الضغوط الحالية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة بشأن الأمن الغذائي، وناشدوا البلدان تجنب حظر صادرات الأغذية أو الأسمدة في مواجهة الصدمات التي فرضتها الأزمات العالمية الأخيرة على المنظومات الغذائية[57].

57 - واستجاب المقرر الخاص بالإشادة بدعوتهم إلى اتخاذ إجراءات عاجلة[58]. إلا أن بيانهم يركز على التجارة المفتوحة، وزيادة الإنتاج الزراعي، والدعم المالي، وتوفير الإمدادات الغذائية الطارئة. ومما يؤسف له أن البيان يحتوي على توصيات غير واضحة ويكتفي بتسليط الضوء على ما قامت به المؤسسات المعنية

(54) *Investors' International Law*, Jean Ho and Mavluda Sattorova, eds. (Oxford, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Bloomsbury Publishing, 2021).

(55) Gus Van Harten, "Five justifications for investment treaties: a critical discussion", *Trade, Law and Development*, vol. 2, No. 1 (2010).

(56) FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022*, chap. 4؛ و Madhur Gautam and others, *Repurposing Agricultural Policies and Support* (Washington, DC, World Bank, 2022).

(57) انظر www.wto.org/english/news_e/news22_e/igo_13apr22_e.htm.

(58) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/2022-05/joint-statement-wto-imf-wfp.pdf.

على مدى السنوات، إن لم يكن العقود، العديدة الماضية، دون معالجة التحديات الأساسية التي تواجه المنظومات الغذائية في العالم.

58 - ومنذ أن اعتمدت الحكومات الثورة الخضراء في خمسينيات القرن العشرين، أصبحت المنظومات الغذائية في العالم مصممة على نحو متزايد وفقا للمسارات الصناعية، على أساس أنه إذا كان بوسع الناس شراء المدخلات الصناعية، فإنهم يستطيعون إنتاج كمية كبيرة من الغذاء. ولا تقاس الإنتاجية بمعايير الصحة البشرية والسلامة البيئية، بل بمعايير السلع الأساسية المنتجة والنمو الاقتصادي حصرا. وقد أدى هذا النظام ذاته إلى تعطيل دورات الكربون والنيتروجين والفوسفور لأنه يتطلب أن يعتمد المزارعون على آلات قائمة على الوقود الأحفوري والمدخلات الكيميائية، مما أدى إلى إزاحة ممارسات زراعية تجديدية ومتكاملة ظلت تستخدم لفترات طويلة. كما أنه جعل المزارعين أكثر اعتمادا على العدد الصغير من الشركات التي توفر هذه المدخلات.

59 - وبالتالي، فإن الدعوة الواردة في البيان إلى زيادة الإنتاج، دون إشارة واضحة إلى طرق الإنتاج وأنواع الأغذية، تخاطر بإعادة إنتاج أخطاء الماضي. وعلى الرغم من الزيادة بنسبة 300 في المائة في الإنتاج الغذائي العالمي منذ منتصف ستينيات القرن العشرين، فإن سوء التغذية ما زال عاملا رئيسيا يسهم في انخفاض متوسط العمر المتوقع[59]. والمشكلة مع الجوع ليست في الافتقار إلى الإنتاج الكافي، بل في اللامساواة وغيرها من العقبات البنيوية التي تحول دون الحصول على الغذاء الكافي.

60 - وعلاوة على ذلك، فإن المشكلة الأساسية لا تكمن في أن وصول المزارعين إلى الأسمدة الكيماوية قد عطلته الحرب في أوكرانيا، كما هو موضح في البيان وكرره آخرون. بل تكمن في أن عددا كبيرا جدا من المزارعين يعتمدون بشكل مكثف على الأسمدة الكيميائية أصلا. والأسمدة الكيماوية تستنفد العناصر المغذية من التربة وتسبب ضررا بيئيا من خلال الجريان السطحي، منتهكة بذلك الحقّ في بيئة صحية ومستدامة. ومن المهم على المدى القريب ضمان وصول الأسمدة إلى المزارع ذات النظم الزراعية التي تعتمد على المدخلات الكيميائية. ومع ذلك، يجب أن يكون الهدف النهائي هو فطامها من هذه التبعية في أقرب وقت ممكن. وقد خلص بحث جديد يدرس الأدلة الطويلة الأجل إلى أن استخدام الأسمدة التي تقل أو تنعدم فيها المواد الكيميائية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة والتلوث السام الصادرَيْن عن المزارع وأن يجعلها أيضا أكثر إنتاجية وقدرةً على الصمود في مواجهة تغير المناخ. واستخدام كميات أقل من الأسمدة يحمي أيضا المزارعين من الصدمات الاقتصادية الدولية[60].

باء - التكيف مع تغير المناخ من خلال الانتقال العادل إلى الإيكولوجيا الزراعية

61 - شرح المقرر الخاص في تقاريره السابقة سبب أهمية الإيكولوجيا الزراعية لإعمال الحق في الغذاء والتكيف مع تغير المناخ وزيادة التنوع البيولوجي[61]. والتنوع البيولوجي له أهمية كبرى لأنه كلما زاد التنوع البيولوجي لمنظومة غذائية، زادت فرصة أن يكون لأي نوع سمة معينة تمكنه من التكيف مع البيئة المتغيرة

(59) انظر https://press.un.org/en/2021/sgsm20823.doc.htm.

(60) انظر Chloe MacLaren and others, “Long-term evidence for ecological intensification as a pathway to sustainable agriculture”, *Nature Sustainability* (June 2022)؛ و https://rodaleinstitute.org/science/farming-systems-trial/.

(61) A/76/237 و A/HRC/46/33 و A/HRC/49/43؛ انظر أيضا A/HRC/16/49.

(ونقل تلك السمة إلى نسله). وباختصار، فإن الإيكولوجيا الزراعية هي علم وممارسة هدفها الأساسي هو محاكاة العمليات الإيكولوجية والتفاعلات البيولوجية إلى أقصى حد ممكن من أجل تصميم طرق الإنتاج بطريقة تمكِّن نظم منتجي الأغذية من توليد خصوبة التربة الخاصة بهم ومن الحماية من الآفات، وزيادة الإنتاجية. والإيكولوجيا الزراعية، بوصفها ممارسة زراعية، كثيفة العمالة وتشمل مجموعة من أساليب الإنتاج المستمدة من التجارب والخبرات المحلية التي تعتمد على الموارد المتاحة على الفور. ومن ثم، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على المعارف التجريبية، التي توصف على نطاق أعم بالمعارف التقليدية.

62 - والإيكولوجيا الزراعية القائمة على المنتجين، بوصفها حركة اجتماعية[62]، تعمل كمحرك هام لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الحد التدريجي من أوجه اللامساواة الاجتماعية، وتعزيز الحكم المحلي، والسيادة، وتمكين المجتمعات المحلية[63]. ولا تزال الدراسات تؤكد أن الإنتاج الإيكولوجي الزراعي يمكن أن يلبي الاحتياجات الغذائية للمجتمع العالمي وأن التنوع البيولوجي في المزرعة يمكن أن يؤدي إلى التنوع الغذائي على مستوى المزرعة وخارجها[64]. والواقع أن التقارير الأخيرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أيدت الإيكولوجيا الزراعية حالَ اقترانها بالسيادة الغذائية باعتبارها وسيلة مجدية للتكيف مع تغير المناخ[65]. ويستمر هذا الاتجاه في تقارير بارزة مثل التقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية الصادر في عام 2008[66] وتقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي وإصلاحها الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عام 2018[67].

63 - والمعارف والمهارات الزراعية الإيكولوجية، فضلا عن أدوات ومنصات السياسات الدولية، كلها متاحة بسهولة. وفي عام 2018، وضعت منظمة الأغذية والزراعة مجموعة من المبادئ الزراعية الإيكولوجية المعروفة باسم عناصر الفاو العشرة للإيكولوجيا الزراعية. وفي عام 2019، وضع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتنمية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي مجموعة من التوصيات بشأن أفضل المسارات الممكنة للتحولات العادلة والمستدامة في المنظومات الغذائية استنادا إلى 13 مبدأً زراعيا إيكولوجيا[68].

(62) انظر www.foodsovereignty.org/forum-agroecology-nyeleni-2015-2.

(63) A/HRC/46/33.

(64) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), *Climate Change and Land: An IPCC Special Report on Climate Change, Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security, and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems* (2019), p. 468; و Global Alliance for the Future of Food, *The Politics of Knowledge: Understanding the Evidence for Agroecology, Regenerative Approaches, and Indigenous Foodways* (2021).

(65) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change and Land*, chap. 5؛ و Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability* (2022), chap 5.

(66) انظر www.globalagriculture.org/report-topics/about-the-iaastd-report.html.

(67) انظر https://ipbes.net/assessment-reports/ldr.

(68) انظر www.fao.org/3/ca5602en/ca5602en.pdf و www.ipes-food.org/_img/upload/files/sfsENhq.pdf. يلاحظ المقرر الخاص أن توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي لعام 2021 بشأن السياسات المتعلقة بالإيكولوجيا الزراعية وغيرها

64 - ويجري أيضا النهوض بالإيكولوجيا الزراعية في بلدان مختارة من خلال خطة عمل وضعتها منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع الشركاء، تعرف باسم مبادرة النهوض بالإيكولوجيا الزراعية، وهي منبر لحفز التعاون في مجال الإيكولوجيا الزراعية داخل منظومة الأمم المتحدة. في عام 2021، نشر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقريرا تقييميا عن الإيكولوجيا الزراعية يبحث في جميع مشاريع الإيكولوجيا الزراعية البالغ عددها 207 مشاريع التي يدعمها الصندوق في بلدان مختلفة في مناطقه الخمس، ويحدد المزيد من الفرص لتوسيع نطاق العمليات الإيكولوجية الزراعية[69]. وبالإضافة إلى ذلك، شكل 32 بلدا و 59 منظمة تحالفا للإيكولوجيا الزراعية[70]. فعلى وجه الخصوص، تروج ألمانيا وسويسرا وفرنسا لصيغة ما من الإيكولوجيا الزراعية في إطار معونتها الثنائية.

65 - ويرى المقرر الخاص أن الاهتمام المتزايد بالإيكولوجيا الزراعية هو اهتمام واعد ويوصي جميع الدول بتحويل منظوماتها الغذائية إلى نظم زراعية إيكولوجية. وسيتطلب ذلك بطبيعة الحال الاستثمار في خدمات الإرشاد الزراعي، والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، والممارسة العلمية المكرسة للإيكولوجيا الزراعية. ويحدد المقرر الخاص أدناه ثلاثة مجالات للسياسة العامة من شأنها أن تساعد في التغلب على القيود الهيكلية وتوفر الظروف التي تمكِّن من الانتقال العادل إلى الإيكولوجيا الزراعية.

الانتقال العادل فيما يتعلق بالعمال

66 - يشرح الاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وتوريد الأطعمة والتبغ والرابطات المتصلة بها، وهو أكبر وأقدم اتحاد دولي للعاملين في مجال الأغذية والزراعة، الانتقال العادل على النحو التالي:

> الانتقال العادل هو استراتيجية لحماية سبل العيش المعرضة للخطر بسبب السياسات المتعلقة بالمناخ. وتدعو الاستراتيجية إلى أن يكون للعمال والنقابات صوت في التخطيط لعملية الانتقال لضمان عدم تخلفهم عن الركب. كما تدعو إلى إيجاد وظائف "خضراء" ذات نوعية جيدة ولائقة وآمنة، لها تمثيل نقابي.
>
> وعلى مستوى أوسع، يشكل الانتقال العادل أيضا فرصة لمعالجة الأسباب الجذرية لأزمة المناخ. ويدعو أيضا إلى تحول اجتماعي - اقتصادي عميق للاقتصاد العالمي نحو عالم منخفض الكربون. وهذا يعني تحولا جذريا بعيدا عن نظام الإنتاج والاستهلاك اللامتناهيين الحالي المنعدم المساواة والمدفوع بالربح نحو عالم أكثر استدامة، حيث يكون لشواغل العمال وأصواتهم موقع مركزي. وهذا يعني أيضا النضال من أجل إحداث تحول في علاقات القوة في المجتمع لبناء

من النهج المبتكرة للزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية هي خطوة إلى الأمام، ولكن توصيات السياسة العامة ليست متماسكة ولا ترتكز بشكل كاف على حقوق الإنسان.

(69) انظر www.ifad.org/en/web/knowledge/-/stock-take-report-on-agroecology.

(70) انظر https://agroecology-coalition.org.

مجتمع أكثر عدلا ومساواة، لا سيما بالنسبة للفئات التي تعاني من حالات ضعف. ويجب أن يكون العمال، الذين تمثلهم النقابات، في قلب الحلول وإلا فإنهم سيتخلفون عن الركب[71].

67 - والإيكولوجيا الزراعية ممارسة كثيفة العمالة، وستولد كلما اكتسبت شعبية عددا كبيرا من الوظائف الجديدة. ولما كانت حقوق الإنسان تقع في صميم الإيكولوجيا الزراعية، فإن تلك الوظائف يجب أن تكون وظائف كريمة تلتزم بحقوق الإنسان وقانون العمل الدولي. والواقع، على النحو الذي شوهد في الهند[72] وجرى الاعتراف به في ويسكونسن، بالولايات المتحدة الأمريكية[73]، أن تشكيل العمال والفلاحين تحالفات تضامن يمثل واحدة من أقوى قوى التغيير[74]. لذلك، يجب أن تشمل عمليات الانتقال إلى الإيكولوجيا الزراعية أصوات العمال.

الحقوق في الأراضي والإصلاح الزراعي الحقيقي

68 - تلقى المقرر الخاص تقارير تفيد بأن العديد من عمال المزارع بحثوا أثناء الجائحة عن فرص ليصبحوا مزارعين، لا سيما وأن ظروف العمل في العديد من المزارع في جميع أنحاء العالم كانت بسبيلها إلى أن تصبح سيئة للغاية. ويكابد بعض العمال الذين لا يملكون أرضا منذ عقود من الزمن للوصول إلى الأراضي الزراعية والتحكم فيها.

69 - وفي نهاية المطاف، تتحدد مصائر الناس بشكل كبير من خلال قدرتهم على الوصول إلى الأراضي والتحكم فيها وإدارتها. والشباب لهم أكبر مصلحة في الحصول على الأرض ويواجهون أكبر صعوبة في الحصول عليها، بالنظر إلى الآثار المدمرة لتغير المناخ وزيادة معدلات وضع اليد على الأراضي والتجريد من الملكية والعنف ضد المدافعين عن الأراضي.

70 - والحق في الحصول على الأراضي والحق في ضمان الحيازة حقان أساسيان للتمتع بالحق في الغذاء[75]. ويتمثل الإجماع العلمي والسياسي المتزايد في أن ضمان حصول الناس على الأراضي وحماية حقوق الحيازة يوفران لهم الموارد والأمن اللذين يحتاجون إليهما للتكيف مع تغير المناخ[76]. كما تسمح قوة

(71) International Union of Food, Agricultural, Hotel, Restaurant, Catering, Tobacco and Allied Workers Associations (IUF), *Fighting for Our Future: An IUF Guide on Tackling the Climate Crisis in Intensive Livestock Production* (2022), p. 22.

(72) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2021/11/un-expert-hails-india-plan-repeal-contentious-farm-laws-urges-accountability.

(73) انظر www.wisconsinfarmersunion.com/post/farmer-labor-alliance-calls-for-food-system-that-works-for-main-street-not-wall-street.

(74) انظر https://lpeproject.org/blog/long-live-farmer-laborer-unity-contextualizing-the-massive-resistance-going-on-in-india.

(75) A/65/281.

(76) انظر www.foodsovereignty.org/wp-content/uploads/2022/05/EN_We-Belong-to-the-Land_Statement_10yearsTG-1.pdf؛ و www.landcoalition.org/en/newsroom/dead-sea-declaration-2022.

وضمان الحقوق في الأراضي للناس بإحداث التغييرات التي تتطلب قدرا كبيرا من العمل والموارد ويوفران لهم الاستقرار الذي يحتاجون إليه للاستفادة من المكاسب التي تتحقق على المديين المتوسط والطويل[77].

71 - وتنظم المجتمعات المحلية، من خلال نظم الحيازة، كيفية استفادة الناس والمجتمعات المحلية وغيرها من الأراضي ومصائد الأسماك والغابات. وهذه النظم المكتوبة أو غير المكتوبة للحيازة تحدد مَن يمكنه استخدام الموارد وإلى متى وتحت أي ظروف. وتواجه نظم الحيازة ضغوطا بصورة متزايدة لأن تغير المناخ يقلل من توافر الأراضي في الوقت الذي يواصل فيه المستثمرون والشركات اكتساب مساحات واسعة من الأراضي (أي الاستيلاء على الأراضي). وبسبب تزايد عدم كفاية الحقوق في الحيازة وعدم ضمانها، تزداد درجات الضعف والجوع والفقر. ويؤدي هذا التزايد أيضا إلى الصراع والتدهور البيئي عندما يتقاتل المستخدمون المتنافسون من أجل السيطرة على هذه الموارد.

72 - والحد من وصول الناس إلى الأراضي أو عدم عدالة نظم الحيازة يجعلان فئات معينة - مثل النساء والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشعوب الأصلية - أكثر تعرضا لآثار تغير المناخ[78]. كما أن عدم كفاية نظم الحيازة يزيد من صعوبة اعتناء الناس بالأرض.

73 - وفي عام 2012، تفاوضت الدول وأصحاب المصلحة، من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي، على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. وتحظى الخطوط التوجيهية بدعم هائل من المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال على السواء، وتمثل خطوة هامة في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في إدارة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية المرتبطة بها. وفضلا عن ذلك، يرد في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية تأكيد لحق الشعوب الأصلية في الأرض[79]. وبالمثل، فإن حق الفلاحين وغيرهم من الشعوب العاملة في الأرض مكرس في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية[80]. إلا أن الدول تتباطأ في جدية تنفيذ الخطوط التوجيهية واحترام حق الناس في الأرض وحمايته وإعماله.

الحد من نفوذ الشركات

74 - على الرغم من أن السبب الكامن وراء فيروس كوفيد-19 لا يزال غير معروف، فإن انتشار مسببات الأمراض، (وخاصة الأمراض الحيوانية المصدر) يتفاقم بسبب التلوث والتدمير الإيكولوجي وإزالة الغابات وإزالة الحواجز الإيكولوجية الوقائية[81]. ويوجد الآن حوالي مليون نوع من الحيوانات والنباتات

(77) Lisa Murken and Chrisoph Gornott, "The importance of different land tenure systems for farmers' response to climate change: a systemic review", *Climate Risk Management*, vol. 35, art. 100419 (2022).

(78) Intergovernmental Panel Climate Change, Climate Change and Land, pp. 29 and 677.

(79) المادة 26.

(80) المواد 1 (1) و 5 (1) و 17 (1).

(81) United Nations Environment Programme, secretariat of the Convention on Biological Diversity and World Health Organization (WHO), *Connecting Global Priorities: Biodiversity and Human Health – A State of Knowledge Review* (WHO and secretariat of the Convention on Biological Diversity, 2015).

المهددة بالانقراض، والعديد منها سينقرض في غضون عقود من الزمان[82]. كما ينبعث من المنظومات الغذائية زهاء ثلث غازات الدفيئة في العالم[83].

75 - وقد نجم الكثير من هذا الضرر عن الزراعة الصناعية المكثفة والسياسات الغذائية الموجهة نحو التصدير[84]. وما برحت الزراعة والإنتاج الغذائي الصناعيان اللذان تقودهما الشركات أرضا خصبة للعوامل المُسبِّبة للأمراض. وتلقى المقرر الخاص تقارير عن الكيفية التي عززت بها منشآت تعبئة اللحوم في جميع أنحاء العالم تفشي الجائحة، وذلك بنشر الفيروس إلى المجتمعات المحلية المجاورة بسبب ظروف العمل السيئة والانتهاكات البيئية.

76 - وما جعل من الصعب التغلب على المشكلة هو تمتع الشركات بنفوذ كبير دون أن تخضع للمساءلة عن الضرر الذي تسببه لصحة الإنسان والبيئة.

77 - فعلى سبيل المثال، تستأثر الشركات الأربع العملاقة لتجارة الحبوب - Archer-Daniels Midland و Bunge و Cargill و Louis Dreyfus، بما بين 70 و 90 في المائة من تجارة الحبوب العالمية[85]. وتسيطر أربع شركات للمواد الكيميائية الزراعية على 60 في المائة من السوق العالمية للبذور و 75 في المائة من السوق العالمية لمبيدات الآفات[86]. وهذا التركيز الكبير في نفوذ الشركات يتيح لمجموعة صغيرة نسبيا من الأشخاص تشكيل الأسواق والابتكار بطريقة تخدم الهدف النهائي المتمثل في تحقيق أقصى قدر من الأرباح للمساهمين لا المنفعة العامة[87].

78 - وبسبب تزايد نفوذ الشركات والضرر الذي يلحق بالمنظومات الغذائية، أصبحت المفاوضات التعاهدية الجارية حاليا في إطار الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان جانبا هاما من جوانب الأمن الغذائي. وتضغط بعض البلدان حاليا من أجل اتباع نهج يعتمد على مبدأ بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. غير أن هذا النهج يلقي بعبء الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان على عاتق الأشخاص؛ ومتطلبات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لن تستوفي التزامَ الدول بحماية حقوق الإنسان وإعمالها، ولن تُخضِع الشركات للمساءلة على نحو فعال[88]. ولتحقيق استقرار المنظومات الغذائية وضمان

(82) Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services (IPBES), *Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services*, Eduardo Brondizio and others, eds. (Bonn, Germany, IPBES secretariat, 2019); FAO, *The State of the World's Biodiversity for Food and Agriculture*, Julie Bélanger and Dafydd Pilling, eds. (Rome, FAO Commission on Genetic Resources for Food and Agriculture, 2019).

(83) انظر www.fao.org/news/story/en/item/1379373/icode.

(84) A/76/237.

(85) انظر https://ipes-food.org/_img/upload/files/AnotherPerfectStorm.pdf.

(86) انظر www.ipes-food.org/_img/upload/files/Concentration_FullReport.pdf.

(87) A/HRC/49/43.

(88) Rachel Chambers and Anil Yilmaz Vastardis, "Human rights disclosure and due diligence laws: the role of regulatory oversight in ensuring corporate accountability", *Chicago Journal of International Law*, vol. 21, No. 2 (2021).

العدالة عبر الوطنية، ينبغي للدول أن تعتمد معاهدة ملزمة قانونا تحد بشكل فعال من نفوذ الشركات وتحقق تكافؤ الفرص في المنظومات الغذائية في العالم.

جيم - التجارة

79 - أثناء الجائحة، وجد الناس أرفف المتاجر خالية من البضائع بسبب الاضطرابات التي أصابت سلاسل التوريد، مما أظهر مدى هشاشة الأسواق الدولية. ويعلم خبراء سلاسل التوريد منذ سنوات أن نظام الشحن الحالي غير مستدام. وقد أسهمت السياسة التجارية أيضا في تغير المناخ والضرر البيئي. فقد خلصت البحوث التي أجريت مؤخرا إلى أن التجارة الدولية في الأغذية تمثل مصدر ما يقرب من 20 في المائة من مجموع الانبعاثات الصادرة عن المنظومات الغذائية[89].

80 - وتُحدِث بورصة شيكاغو التجارية تعطلا كبيرا في أسواق السلع العالمية لأن قانون الولايات المتحدة لتحديث العقود الآجلة للسلع الأساسية يسمح للمضاربين بالمراهنة على اتجاهات أسعار المواد الغذائية دون تداول السلع الأساسية فعليا[90].

81 - وكما دعت الدول والشعوب خلال فترة الركود العظيم في أواخر العقد الأول من هذا القرن إلى تحقيق عدالة واستقرار الأسواق، فإنها تدعو الآن خلال جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية التي تلتها، إلى الشيء نفسه. وهو مطلب متكرر من قبل المزارعين والعمال منذ أكثر من قرن.

82 - وبالنسبة لعدد متزايد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا التي لديها واردات صافية من الأغذية، تتضمن خطة إنشاء أسواق عادلة ومستقرة ما يلي:

- زيادة الطاقة الإنتاجية المحلية؛
- بناء المخزونات العامة الوطنية والإقليمية؛
- إنشاء نظام تجاري دولي يعزز الشفافية في المخزونات الغذائية العامة والخاصة؛
- تنسيق المخزونات الدولية.

83 - وبالنسبة للمزارعين والفلاحين، تتضمن خطة إنشاء أسواق عادلة ومستقرة آليات مثل إدارة العرض، ومراقبة الأسعار، وتكافؤ الأسعار، والأسعار المضمونة. والواقع أن الفلاحين قدموا اقتراحا بإنشاء إطار تجاري جديد يقوم على التضامن والسيادة الغذائية وحقوق الإنسان. ويشمل ذلك تفكيك منظمة التجارة العالمية، وتعزيز الأسواق المحلية والإقليمية، وإعادة تشكيل المخزونات الغذائية العامة من خلال دعم الحاصلات الزراعية المحلية الناتجة عن ممارسات الزراعة الإيكولوجية[91].

(89) Mengyu Li and others, "Global food-miles account for nearly 20% of total food-systems emissions", *Nature Food*, vol. 3 (2022).

(90) انظر https://ipes-food.org/_img/upload/files/AnotherPerfectStorm.pdf.

(91) انظر https://viacampesina.org/en/wp-content/uploads/sites/2/2022/06/LVC-Slogan-Arguments-and-Proposals.pdf.

84 - ويود المقرر الخاص أن يشير إلى أنه قدم، في أحد تقاريره المواضيعية السابقة، خريطة مؤسسية يمكن أن تمكِّن الدول من التفاوض على اتفاقات غذائية دولية في إطار الهيكل القائم للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة واستنادا إلى مبادئ التضامن والاكتفاء الذاتي والكرامة[92].

85 - وكانت قيادة منظمة التجارة العالمية وأعضاؤها مترددين في تناول الأمن الغذائي صراحة في المنظمة. ومع ذلك، فإن المؤتمر الوزاري الثاني عشر الذي عقد مؤخرا يُظهر حدوث تحول كبير في جدول أعمال المنظمة، لأن الأمن الغذائي كان أحد أهم الشواغل الرئيسية. وفي حين أن الإعلانات الوزارية ذات الصلة بالأمن الغذائي أو الجائحة قد أدت إلى بدء عمليات جديدة، فقد كان أغلب تلك الإعلانات يفتقر إلى المضمون[93]. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر الاتفاق المتعلق بإعانات مصائد الأسماك، الذي أتى بعد عقدين من المفاوضات، الإعانات الحكومية التي تدعم صيد الأرصدة السمكية التي تتعرض بالفعل للصيد المفرط ويحد من تلك التي تسهم في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. غير أن الدول لم تكن قادرة على تحديد كيفية المضي قدما على نحو منصف بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية بشأن الحد من قدرات الصيد المفرطة والإفراط في صيد الأسماك[94].

86 - وعلى الرغم من وجود توافق عميق في الآراء في السياسة الغذائية الدولية على ضرورة تعديل أغراض الميزانيات الوطنية لإحداث تحول في المنظومات الغذائية، فإن منظمة التجارة العالمية تقيد طريقة دعم الدول للزراعة. ويرجع ذلك إلى أن المنظمة تؤطر الدعم المحلي باعتباره شيئا ينبغي أن يكون محدودا بطبيعته. إلا أنها تسن بالفعل بعض الاستثناءات وتسمح ببعض الدعم المحلي. بيد أن التحدي السياسي يتمثل في أن هذه الاستثناءات تعود بالفائدة على البلدان والشركات الغنية في المقام الأول. ويتمثل التحدي المفاهيمي في أن الدول لم تستطع منذ عام 2001 الاتفاق على ما هو جيد وما هو رديء من أنواع الدعم المحلي للزراعة. وللتغلب على هذين التحديين، ينبغي أن يكون السؤال الذي ينبغي طرحه بدلا من ذلك هو: ما هو الدعم المحلي الذي ينبغي تشجيعه لتمكين المنظومات الغذائية من الازدهار وإعمال الحق في الغذاء؟[95]

87 - وعلاوة على ذلك، لم تَجر في المؤتمر الوزاري الثاني عشر مناقشة لإيجاد حل دائم لمسألة المخزونات العامة لأغراض الأمن الغذائي، التي أثيرت لأول مرة في عام 2013. وبالنظر إلى ما ثبت للمخزون الغذائي العام من أهمية بالغة لضمان الأمن الغذائي أثناء الجائحة، فإن هذه المسألة أصبحت أكثر أهمية منها في أي وقت مضى. بيد أن الاتفاق المتعلق بالزراعة يقيد بطبيعته المناقشات المتعلقة بالمخزونات العامة لأغراض الأمن الغذائي لأنه يؤطر المسألة على أنها مسألة محاولة لضمان حصول المزارعين على أقل قدر ممكن من الأجور عن طريق ربط أسعار المشتريات بأسعار السوق. وينبغي أن يكون السؤال المطروح هو كيف يمكن تصميم المخزونات العامة لأغراض الأمن الغذائي لضمان حصول الناس على الغذاء الكافي، وحصول المزارعين على سبل عيش مستقرة، وعدالة الأسواق الدولية واستقرارها.

(92) A/75/219.

(93) WT/MIN(22)/27 و WT/MIN(22)/28 و WT/MIN(22)/29 و WT/MIN(22)/31.

(94) WT/MIN(22)/33.

(95) انظر www.wto.org/english/res_e/reser_e/agricsymp2020_e.htm و FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World* 2022, pp. 108-109.

88 - وقد لاحظ المقرر الخاص أن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة يقيد حقوق المزارعين فيما يتعلق بالبذور ومن ثم فإنه يعوق الحق في الغذاء والحياة[96]. وفي المؤتمر الوزاري الثاني عشر، عرقلت بضعة بلدان غنية تنازلا مقترحا عن تطبيق الاتفاق كان من شأنه أن يعزز قدرات التصنيع الطبي للدول ويدعم تدابير الصحة العامة المتخذة لمواجهة الجائحة على الصعيد العالمي. وبدلا من ذلك، لم يُترك للعالم سوى قرار وزاري بشأن الاتفاق يعيد ببساطة تأكيد قواعد منظمة التجارة العالمية القائمة، متضمنا مجموعة محدودة من مواطن المرونة، ومضيفا في الواقع بعض الخطوات الإجرائية للإعفاءات من براءات الاختراع[97]. ولذلك، ولضمان إمكانية إعمال جميع حقوق الإنسان، يكرر المقرر الخاص النداءات الأخيرة التي وجهها محامون دوليون[98]: يجب إنهاء الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

89 - وليس هناك ما يشير إلى أن المؤتمر الوزاري الثاني عشر قد رسم طريقا لسياسة متماسكة بشأن التجارة والأمن الغذائي. وفي كل لحظة تتأخر فيها الدول في وضع جدول أعمال متماسك ومنسق بشأن التجارة والأمن الغذائي، يزيد عدد الأشخاص الذين يزدادون فقرا ومرضا وجوعا.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

90 - لتشجيع التعاون والتنسيق الدوليين، يقدم المقرر الخاص التوصيات التالية باعتبارها جزءا من خطة عمل عالمية بشأن الحق في الغذاء.

المواجهة الفورية للجائحة وأزمة الغذاء الحالية

91 - ينبغي للدول الأعضاء، كمسألة تتعلق بالسياسة الوطنية، أن تقوم بما يلي:

(أ) تجنب فرض حظر انفرادي على الصادرات يزيد من زعزعة استقرار الأسواق؛ بيد أن الدول المنخفضة الدخل ستحتاج أكثر من الدول الأخرى إلى خيار حظر الصادرات بسرعة أكبر وبمبررات أقل؛

(ب) إنهاء جميع التدابير القسرية وحالات الحصار الانفرادية؛

(ج) تجنب اكتناز المخزونات الغذائية الوطنية وتوخي الشفافية بشأن المخزونات الغذائية الوطنية. وينبغي للبلدان التي لديها مخزونات كبيرة من الأغذية أن تدعم البلدان المحتاجة؛

(د) مطالبة مؤسسات الأعمال بالكشف عن طبيعة وكمية مخزوناتها؛

(هـ) توسيع نطاق سياسات عصر الجائحة التي تعزز إعمال الحق في الغذاء وتحويلها إلى برامج دائمة. وتشمل هذه السياسات برامجَ توفر ما يلي:

(96) A/HRC/49/43.

(97) WT/MIN(22)/30.

(98) Anne Orford, “Why it’s time to terminate the Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights agreement”, 2022 annual Kirby lecture on international law، يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.youtube.com/watch?v=jQGQe5_-j1M&feature=emb_logo.

‘1’ التحويلات النقدية الرقمية؛

‘2’ الوجبات المدرسية الشاملة؛

‘3’ دعم الأسواق الإقليمية؛

‘4’ دعم الفلاحين والرعاة والصيادين وغيرهم من صغار منتجي الأغذية، ولا سيما إمكانية حصولهم على المدخلات ووصولهم إلى الأسواق الإقليمية؛

‘5’ حماية حق العمال في تكوين الجمعيات، وإنفاذ قوانين العمل، وتعزيز حماية العمال؛

‘6’ توفير الحماية الاجتماعية للتخفيف من الآثار السلبية للتقلبات؛

(و) الاعتراف بدور الحكومات المحلية والإقليمية في تلبية الاحتياجات المتعلقة بالحق في الغذاء ودعم ذلك الدور.

92 - وينبغي للدول الأعضاء أن تضع خطط عمل بشأن الحق في الغذاء استنادا إلى مبادئ التضامن والاكتفاء الذاتي والكرامة. ويشمل ذلك تناول المواضيع التالية بصيغتها المقتبسة – بتصرف – من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

(أ) التعاون والتضامن الدوليين؛

(ب) تحسين إنتاج الأغذية وحفظها من خلال تعزيز التنوع الثقافي والبيولوجي في المنظومات الغذائية؛

(ج) دعم إقامة صلة شاملة بين المعارف المحلية التقليدية والمعارف المحلية للشعوب الأصلية والمعارف العلمية التي تركز على الإيكولوجيا الزراعية؛

(د) إصلاح المنظومات الغذائية لضمان توافر الغذاء والوصول إليه بشروط منصفة وإنفاذ حقوق العمل؛

(هـ) ضمان أن تكون التجارة منصفة كمسألة سيادة غذائية وحقوق عمل، وبالتالي إنشاء أسواق عادلة ومستقرة.

93 - وتشجع الجمعية العامة بقوة على إصدار إعلان يرد فيه أنها:

(أ) تؤكد من جديد ضرورةَ القيام بمواجهة منسقة متعددة الأطراف لأزمة الغذاء ومركزيةَ الحق في الغذاء في القيام بتلك المواجهة على الصعيد العالمي؛

(ب) تؤكد من جديد أهمية سن وإنفاذ قوانين تحترم وتحمي وتنفذ حقوق الشعوب الأصلية والفلاحين والعمال والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال في الحفاظ على منظومة غذائية عادلة ومستقرة؛

(ج) تهيب بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية أن تضع خطة عمل بشأن الحق في الغذاء من شأنها أن تعدل أغراض الميزانيات العامة الحالية لتكون بمثابة مسار انتقال عادل إلى الإيكولوجيا الزراعية؛

(د) تدعو مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى وضع جدول أعمال بشأن الحق في الغذاء يتضمن انتقالا عادلا إلى الإيكولوجيا الزراعية ووضع سياسة للتجارة الدولية أثناء حلقة العمل التي تستمر ثلاثة أيام والتي طلب مجلس حقوق الإنسان عقدها قبل دورته الثانية والخمسين[99].

اتخاذ إجراءات فورية للبدء في إحداث تحول في المنظومات الغذائية على المديين المتوسط والطويل

94 - لمعالجة أزمة الديون والاحتياجات المالية، ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي[100]:

(أ) إنشاء آلية دولية لتخفيف عبء الديون تشمل شطب الديون رسميا وإلغاء الديون المتبقية المستحقة لكل من الدائنين السياديين والخاصين. وينبغي ألا يقترن تخفيف عبء الديون بشروط هيكلية واقتصادية كلية تحد من الإنفاق العام أو بتدابير تقشفية أخرى؛

(ب) مع التذكير بالدعوة التي وجهها المكلف السابق بالولاية[101] وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة[102]، وبما أن لتغير المناخ آثارا طويلة الأجل وغير منصفة وعميقة على انعدام الأمن الغذائي، ينبغي على وجه السرعة ضمان زيادة التمويل لدعم البلدان النامية في التصدي لآثار تغير المناخ من خلال الآليات المتعلقة بالتكيف والخسائر والأضرار. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أن المنظومات الغذائية الأكثر تأثرا بتغير المناخ توجد في البلدان الأقل إسهاما في انبعاثات غازات الدفيئة.

95 - ينبغي للدول الأعضاء التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، واعتماد هذا الصك والتصديق عليه. وينبغي أن يكفل هذا الصك المنع الكافي لانتهاكات حقوق الإنسان، وأن يتضمن آليات فعالة للانتصاف والجبر، وأن يحد من نفوذ الشركات في المنظومات الغذائية في العالم.

96 - ولحماية ودعم الحقوق في الأراضي وسن إصلاح زراعي حقيقي، ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

(أ) احترام وحماية وضمان حقوق الناس في حيازة الأراضي وحقهم في الأرض عن طريق سن قوانين وسياسات تتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(ب) ضمان أن تشمل النظم القوية لحقوق حيازة الأراضي آليات لضمان المصالحة والجبر بين الرعاة والشعوب الأصلية وصيادي الأسماك وسكان الغابات والمزارعين الفلاحين وغيرهم من المجتمعات المحلية وأصحاب الحقوق؛

(ج) الاعتراف بحقوق صيد الأسماك وغيرها من المصيد وحقوق العلف والرعي، ولا سيما حقوق الشعوب الأصلية والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال؛

(99) قرار مجلس حقوق الإنسان 19/49.

(100) انظر أيضا A/76/167.

(101) انظر A/HRC/37/61.

(102) القراران 4/38 و 9/50.

(د) ضمان الاعتراف بأراضي الشعوب الأصلية وحمايتها وإعادتها إلى أصحابها، فضلا عن جبر الضرر وحق العودة للشعوب والجماعات والأفراد والمجتمعات المحلية التي جردت من أراضيها ومصائد أسماكها وغاباتها بسبب النزاع والاحتلال والحرب؛

(هـ) الاستحواذ على مساحات واسعة من الأراضي التي تستخدم أساليب صناعية مكثفة أو يملكها مستثمرون ماليون وإعادة توزيعها على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لغرض إنتاج الأغذية باتباع نهج الإيكولوجيا الزراعية؛

(و) ضمان أن تكون الحقوق المتعلقة بالأراضي والحق في الأرض والإصلاح الزراعي أساسية لأي مناقشة متعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي. وتتيح الدورة السابعة والعشرون المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أول فرصة من هذا القبيل؛

(ز) حماية المدافعين عن الأرض والبيئة والقضاء على أعمال القتل والتجريم والمضايقة والتمييز ضدهم.

97 - ولضمان أن ينشئ القانون التجاري الدولي والسياسة التجارية الدولية أسواقا عادلة ومستقرة، ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

(أ) إنهاء اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالزراعة والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجار في أقرب وقت ممكن؛

(ب) القيام في عام 2023 بمناقشة جدول أعمال تجاري جديد قائم على السيادة الغذائية وحقوق العمل، باستخدام إطار الحق في الغذاء استنادا إلى السياسات المنصوص عليها هنا وإلى مبادئ التضامن والاكتفاء الذاتي والكرامة على النحو الذي حدده المقرر الخاص[103]. وينبغي إجراء هذه المناقشات في منظمات شتى تابعة للأمم المتحدة، مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإصدار إعلانات وبيانات؛

(ج) التفاوض في عام 2024 على مجموعة من المبادئ التجارية القائمة على الحق في الغذاء. وينبغي تعزيز هذه المفاوضات في لجنة الأمن الغذائي العالمي بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإشراك أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. وينبغي منح أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما أصحاب الحقوق من شباب المجتمع المدني وآلية الشعوب الأصلية، مكانا بارزا في المفاوضات؛

(د) بدء التفاوض في عام 2025 على اتفاقات تجارية جديدة واتفاقات غذائية دولية جديدة، يكون الغرض منها تطوير ودعم وتنسيق المخزونات الغذائية المحلية والوطنية والإقليمية، باستخدام إطار الحق في الغذاء. وينبغي تصميم المخزونات العامة لأغراض الأمن الغذائي بحيث تكفل حصول الناس على الغذاء الكافي، وحصول المزارعين على سبل عيش مستقرة، وتضمن شفافية المخزونات، وعدالة واستقرار الأسعار للمنتجين والمستهلكين. وينبغي أن تتضمن جميع خطط التقييم العامة مشاركةً نشطة ومجدية من جانب أصحاب الحقوق.

(103) A/75/219.